

الهمز: حدّه وضروبه في القرآن الكريم

الأستاذ: محمد بولخطوط
قسم اللغة والأدب العربي
كلية الآداب واللغات
جامعة جيجل (الجزائر)

Abstract:

In this research paper we are looking at the phonological phenomenon of glottalization /hamz that helps not only ameliorate the recitation of the Holy Quran, but also facilitate the production or pronunciation of sounds in it. The research work deals with the definition of the glottal stop, the ways to soften or decrease it, it's rules, and types in the Holy Quran.

keywords:

glottalization /hamz, ways to soften or decrease the glottal stop, types of glottalization /hamz in the Holy Quran.

ملخص:

يتناول هذا البحث ظاهرة صوتية تساهم في تحسين قراءة القرآن الكريم، والتيسير في النطق بأصواته ألا وهي ظاهرة الهمز. حيث سيتم فيه التعرف على ماهية الهمز، والوقوف على مختلف الطرائق المعتمدة في تخفيفه، مع التعرّض إلى أحكامه وأنواعه في القرآن الكريم.

الكلمات المفتاحية:

الهمز، طرائق تخفيفه، أنواع الهمز، القرآن الكريم.

تمهيد عام:

تعدّ الهمزة من الأصوات العربية التي نشأ حولها اختلافا كبيرا بين العلماء في العصر القديم وحتى في العصر الحديث. والهمزة صوت لا مجهور ولا مهموس على الرغم من وجود تضارب حولها عند هذه النقطة بالذات بين العلماء، يقول: "عبد القادر عبد الجليل" في هذا الصدد: «لقد وصف القدامى صوت الهمزة بأنه من الأصوات المجهورة، بناء على اعتقادهم في شدة الحبسة الهوائية المصاحبة لإنتاج هذا الصوت ولا حرج ولا تثريب عليهم، بيد أنّ التجارب الحديثة برهنت على أنّ صوت الهمزة من الأصوات اللامجهورة واللامهموسة»⁽¹⁾، وكونها كذلك؛ لأنّ الوترين الصوتيين أثناء النطق بها ليس هما في حالة التقارب (الجهن)، ولا هما في حالة التباعد (الهمس)، وإتّما يتخذان وضعية وسطى، وبتعبير آخر فإنّ فتحة المزمار أثناء النطق بالهمزة القطعية تكون مغلقة إغلاقا تاما، فلا تُسمع لها ذبذبة الوترين الصوتيين، ولا يُسمح للهواء بالمرور إلى الحلق إلّا حين تنفرج فتحة المزمار؛ ذلك الانفراج الفجائي هو الذي يُنتج صوت الهمز، وعلى هذا الأساس تتولّد للهمزة صفة قوية أخرى وهي صفة الشدّة أو ما يعرف بالانفجار، فضلا عن صفات صوتية أخرى تلازم النطق بها على غرار: صفة الانفتاح، صفة الاستفال، صفة الإصمات، وكلّ هذه الصفات هي صفات ضعيفة متضادة في الهمزة وملازمة لها سواء أكانت مستقلة منعزلة (منفردة) أم كانت داخل التركيب، ويضيف "الخليل بن أحمد الفراهيدي" للهمزة صفة أخرى لا ضدّ لها في لغتنا العربية ألا وهي صفة الهتّ، وعلى هذا الأساس يمكن وصف الهمزة بكونها: صوت صامت حنجري لا هو بالمجهور ولا هو بالمهموس، شديد، منفتح، مستقل، مصمت، مهمتوت، والجمع: الهمز.

والهمزة - كما أسلفنا - من أكثر الأصوات العربية التي اختلف فيها العلماء القدماء والمحدثين، خاصة أنّها «حرف شديد، وهو أدخل الحروف الحلقية، وأدخلها في الحلق أثقلها، لكونه يستوطن أقصى الحلق، لذا كان النطق به على هذا الحال فيه كلفة وتعب»⁽²⁾، ولهذا العلة تحديدا صار من المستحسن تخفيف الهمزة قصد التسهيل والتيسير في النطق، فكان لهذا التخفيف طرقا أربع، أشار إليها صاحب "الكتاب" حينما قال: «وأما التخفيف فتصير الهمزة فيه: بين بين، وتبدل وتحذف»⁽³⁾.

يبدو من خلال هذا القول: إنّ التخلّص من ثقل الهمزة لا يكون إلّا بتخفيفها، حيث ذكر "سيبويه" في القول السابق ثلاث طرائق هي: طريقة "بين بين"، وتُسمّى بـ "التسهيل"، وطريقة التبدل، وتُعرّف بـ "الإبدال"، وطريقة الحذف، وتُدعى بـ "الإسقاط"؛ أي إسقاط أو حذف الهمزة. والواقع أنّ هذا التعريف قد تضمن أربع طرائق لتخفيف الهمز، وهي كما يسمّيها البعض بطرق التغيير؛ ذلك أنّ طريقة الحذف التي أشار إليها "سيبويه" في نهاية هذا التعريف، إنّما تتضمن طريقتين هما: طريقة الحذف أو الإسقاط المطلق (التام)، والتي سيأتي بيانها فيما بعد إن شاء الله، وطريقة حذفها لكن مع

بقاء حركتها ونقل هذه الأخيرة إلى الساكن قبلها، وهي ما تعرف بطريقة النقل والتي سيأتي التفصيل فيها لاحقا بإذنه تعالى.

إذن صار لتخفيف الهمز أربع طرائق هي على الترتيب: التسهيل (بين بين)، الإبدال، النقل، والإسقاط (الحذف)، وهذا فضلا عن الأصل في الهمز، وهو ما يعرف بـ: **التحقيق** والذي سنتعرف عليه فيما سيأتي من هذا البحث بحول الله تعالى. وتعدّ عملية التخلص من الهمزة بإسقاطها من النطق بأيّ طريقة كانت «ظاهرة من ظواهر قانون الاقتصاد في الجهد، فالذين مالوا إلى التخلص منها كانت غايتهم من ذلك طلب الحفّة وإيثارا للسهولة في النطق ليس غير، وتخفيف الهمزة إنّما يكون بوقوعها في الحشو أو في الطرف، أمّا إذا كانت صدرا فإنّ العرب جميعا يحقّقونها، الحجازيون وغيرهم في ذلك سواء»⁽⁴⁾.

وعليه، فقد ترتّب على ما في نطق الهمزة من صعوبة أمرين: «الأول: حرص علماء القراءة على العناية بنطقها بلطافة ورفق، والثاني: ميل كثير من العرب إلى تسهيلها في النطق؛ أي إسقاطها أو إبدالها بأحد أصوات العلة»⁽⁵⁾.

قبل التعرّض لطرائق التغيّر والتخفيف، لا بدّ من الإشارة إلى أنّ الهمز على أ ضرب شتى، فمنه الوصلي ومنه القطعي، ومنه ما هو مفرد ومنه ما هو مزدوج في كلمة أو في كلمتين، ومنه ما هو متعدّد في كلمة واحدة، ولا بدّ من تفصيل المقال في كلّ واحدة منها على حدة، مع التنبيه أخيرا إلى أنّ هذه الدراسة ستختصّ بالهمزة القطعية أساسا دون الوصلية.

هذا، وستكون البداية أولا بعرض بعض المصطلحات المفتاحية الخاصة بالهمز.

أولا: المصطلحات المتعلقة بالهمزة

1 - **همزة الوصل:** وهي: «همزة زائدة عن بنية الكلمة، وتقع في أولها، تثبت في الابتداء وتسقط في الدرج - أي الوصل -، وسمت كذلك لأنها يتوصّل بها للنطق بالساكن بعدها، لأنّ الأصل: أنّه لا يبدأ بساكن، ولا يوقف على متحرك، وتوجد في الأسماء والأفعال والحروف»⁽⁶⁾.

2 - **همزة القطع:** وهي: «الهمزة الثابتة في حالة الوصل والبدء، سميت كذلك لثبوتها في الوصل فينقطع بالنطق بها الحرف الذي قبلها عن الحرف الذي بعدها، وتوجد في الأسماء في مصدر الثلاثي والرباعي، والأفعال في ماضي الثلاثي وماضي الرباعي وأمره، والحروف مطلقا ما عدا (ال) التعريف»⁽⁷⁾.

يبدو جليا من خلال هذين التعريفين تلك الفروق القائمة بين الهمزة الوصلية، وبين الهمزة القطعية.

3 - **التحقيق:** التحقيق في اللغة من الفعل الثلاثي حَقَّقَ: «حَقَّقَ الأمر: أثبتته وصدّقه، يقال: حَقَّقَ الظنَّ وحَقَّقَ القول والقضية، والشيء والأمر: أحكمه، وحَقَّقَ الثوب: أحكم نسجه (...)، وكلام مُحَقَّقٍ: مُحَكَّم الصنعة رصين...»⁽⁸⁾، وهو في الاصطلاح: «نطق الهمزة كما هي من غير تغيير فيها»⁽⁹⁾، أو هو «إعطاؤها حقّها في النطق وهو الأصل»⁽¹⁰⁾.

فالتحقيق إذن هو بقاء الهمز على الأصل؛ أي يُلفظ دون أن يتغيّر فيه شيء، إذا لم يكن هناك سبب يدعو للتغيير، وهذا يعني أنّ الهمزة إذا لم ينطق بها مسهلة أو مبدلة أو محذوفة، فإنّها بذلك تكون محققة لا محالة، لأنه لا وجود لعلّة غير النطق بها على أصلها مثبتة، وسيوضح معنى هذا الكلام حال التعريف بهذه الأسباب التي تحول دون تحقيق الهمز.

4 - التسهيل: وهو في اللغة «سَهْلٌ سُهُولَةٌ: مال إلى اللين وقلّت خشونته، فهو سَهْلٌ وهي سَهْلَةٌ (...)، والسَّهْلُ: كلّ شيء يميل إلى اللين وقلة الخشونة (...)، وسَاهَةٌ: لائنه وساحه...»⁽¹¹⁾، وأمّا في معناه الاصطلاحي فهو عبارة عن: «جعل الهمزة المحققة بينها وبين الحرف التي تولدت منه حركتها، فتسهيل الهمزة المفتوحة بينها وبين الألف، والمضمومة بينها وبين الواو، والمكسورة بينها وبين الياء، والتسهيل لا يُحكّم النطق به إلاّ بالمشافهة والتلثي من أفواه الشيوخ المتقين»⁽¹²⁾.

5 - الإبدال: جاء في معجم الوسيط في تفسير مادة "بَدَل": «بَدَّلَ الشيء: غيّر صورته، ويقال بَدَّلَ الكلام: حرّفه (...). والشيء شيئاً آخر: بَدَّلَهُ مكان غيره، ومنه: جعله بَدَلَهُ، واتخذ عوضاً عنه (...). وتَبَدَّلَ: تغيّر...»⁽¹³⁾. أمّا في الدلالة الاصطلاحية فيعني: «إقامة الألف أو الواو أو الياء مقام الهمزة على حسب حركتها، وحركة ما قبلها وبذلك تزول نبرتها وتلين»⁽¹⁴⁾.

يبدو من خلال هذين التعريفين الأخيرين تقارب كبير، إلى حدّ أنّ القارئ قد لا يفرّق بين التسهيل والإبدال في أحيان كثيرة، فكلاهما فيه إبدال وتحويل وحذف للهمز وإحلال لحرف مدّ، فضلاً على أنّ كليهما يقع في كلمة واحدة وفي كلمتين، غير أنّ الاختلاف بينهما واضح؛ ففي التسهيل: الحرف الذي يحلّ محلّ الهمزة المسهلة^(*) يكون مجانساً لحركة الهمزة التي تمّ إسقاطها هي ذاتها دون النظر إلى حركة الحرف الذي قبلها، والذي يكون في الغالب المطلق همزة مفتوحة كما سبق في تعريف التسهيل، ومثال ذلك كلمة "أئمة"، فإن أردنا تسهيل الهمزة الثانية المكسورة نطقنا بها بينها وبين الياء، لأنّها تجانس حركتها وليس حركة الهمزة الأولى، وقس على ذلك مع الهمزة المسهلة إن كانت مفتوحة أو مضمومة.

في حين أنّ الإبدال يكون فيه مراعاة لأمرين اثنين هما: حركة الحرف الذي قبل الهمز وحركة الهمز ذاته، بحيث يتمّ إبدال الهمز بحرف مدّ مجانس لحركة الحرف الذي قبله، وتحويل حرف المدّ الذي حلّ محلّ الهمز المبدل بحركته، ومثال ذلك قوله تعالى: ﴿لَا يُؤَاخِذُكُمُ اللَّهُ﴾ [سورة المائدة، الآية: 89]، فيتمّ إبدال الهمز واوا لأنّ حركة الياء ضمّة، والضمّة تجانسها الواو، ثمّ تحويل الواو بالفتحة لأنّها حركة الهمز المبدل هكذا: ﴿لَا يُؤَاخِذُكُمُ اللَّهُ﴾، ثمّ إنّ الإبدال تغيير محض مطلق للهمز، على عكس التسهيل الذي يبقى فيه شيء من أثر الهمز المسهل.

بناء على ما قيل، فإنّ: الإبدال تحويل وحذف محض، والتسهيل تحويل وحذف نسبي.

- 6- النقل: في اللغة: «نقل الشيء نقلاً: حوَّله من موضع إلى موضع، والكتاب: نسخه، والخبر أو الكلام: بلغه عن صاحبه (...)، وانتقل: تحوَّل من مكان إلى آخر (...).، وتنقل من مكان إلى آخر: تحوَّل...»⁽¹⁵⁾، وفي الاصطلاح فالمقصود به: نقل حركة الهمز المتحرك إلى الحرف الساكن الذي قبله، غير أنّ الإمام "ورش" رحمه الله لا ينقل حركة الهمز إلى ما قبله إلا إذا توقّرت ثلاثة شروط هي:⁽¹⁶⁾
- 1- أن يكون الحرف المنقول إليه حركة الهمز ساكناً.
 - 2- أن يكون الساكن آخر الكلمة، والهمز أوّل الكلمة التي تليها.
 - 3- أن يكون هذا الحرف الساكن صحيحاً.

فإن توقّرت هذه الشروط الثلاثة فإنّ "ورشاً" ينقل حركة الهمز إلى الساكن قبله، ويحذف الهمز فيصير الحرف الساكن مضموماً إن كانت حركة الهمز ضمّة، ومفتوحاً إن كانت حركة الهمز فتحة، ومكسوراً إن كانت حركة الهمز كسرة، سواء أكان هذا الساكن تنويناً نحو: ﴿كُفُّوا أَعْدَاءَكُمْ﴾ [سورة الصمد، الآية: 4]، أم نوناً نحو: ﴿مَنْ أُوْتِيَ﴾ [سورة الانشقاق، الآية: 7]، أم تاء تأنيثاً نحو: ﴿وَقَالَتْ أُولَاهُمْ﴾ [سورة الأعراف، الآية: 39]، أم حرف لين نحو: ﴿ذَوَاتِي أَكَلْنَ﴾ [سورة سبأ، الآية: 16]، أم لام تعريفاً نحو: الإيمان، أم أيّ حرف آخر غير ذلك نحو: ﴿قَدْ أَفْلَحَ﴾ [سورة المؤمنون، الآية: 1].⁽¹⁷⁾

وسنحاول الآن أن نعلّق ونشرح بإيجاز كيفية أداء الإمام "ورش" لهذه الأمثلة:

في المثال الأول (كفُّوا أحد) جاء قبل الهمز تنوين، فنقل "ورش" حركة الهمز له، فأصبح متحركاً بفتح مع حذف الهمز، فتقرأ: ﴿كُفُّوا أَحَدًا﴾، وفي المثال الثاني: تقرأ النون مضمومة هكذا: [مَنْوِي]، فتصبح "الواو" إشباعاً لـ "النون" بدلاً من الهمز، ونفس الشيء ينطبق على "تاء التأنيث" الساكنة في المثال الثالث، والتي تتحوّل إلى متحركة بضمّ نظراً لنقل حركة الهمز بعدها إليها، فتقرأ: ﴿قَالَتُوا لَهُمْ﴾، في المثال الرابع جاء قبل الهمز حرف مدّ، وهذا مخالف للشروط وقوع النقل عند "ورش"، لأنّ الحرف الذي يجب أن يكون قبل الهمز حرف ساكن صحيح والمدّ حرف معتلّ، ولأجل ذلك أسقطه "ورش" ونقل حركة الهمز إلى الحرف المتحرك الذي يسبق المدّ، فتقرأ هكذا: [ذَوَاتِي أَكَلْنَ]. أمّا عن وقوع الهمز في كلمة واحدة كما حدث في المثال الخامس، فهذا مخالف أيضاً للشروط السابق ذكرها، غير أنّ هذه الحالة تبقى استثنائية، وهي منتشرة بكثرة في القرآن الكريم، ومع ذلك فإنّ "ورشاً" نقل حركة الهمزة إلى "لام" التعريف الساكنة قبله، ففي المثال السابق قرأها "ورش" هكذا:

[إِيمَانُ]، بحذف همزة الوصل أثناء الوصل، أمّا المثال الأخير فقرأه "ورش" هكذا: [قَدْ أَفْلَحَ].

نلاحظ من خلال الطرائق الثلاث الأخيرة (التسهيل، الإبدال، النقل) أنّ كلّها فيها حذف وإسقاط، وإن كان ذلك نسبياً، غير أنّ طريقة التغيّر الرابعة تختلف عنها تماماً.

7 - الإسقاط: جاء في "المعجم الوسيط" في تفسير مادة "سَقَطَ": «سَقَطَ سُقُوطًا وَسَقَطًا: وقع، يقال: سَقَطَ من كذا في كذا، أو عليه، أو إليه (...)، والإسقاط: إلقاء المرأة جنبها بين الشهر الرابع والسابع...»⁽¹⁸⁾. هذا في اللغة، أما في معناه الاصطلاحي فهو: «حذف الهمزة حذفًا لا أثر بعده، وهو مطلق التخفيف»⁽¹⁹⁾، فمثلا كلمة: ﴿الصَّابِئِينَ﴾ [سورة الحج، الآية: 17]، قرأها الإمام "ورش" بحذف الهمز تماما هكذا: ﴿الصَّابِينَ﴾.

ثانيا: ضروب الهمز وأقسامه:

قد ينفرد الهمز، وقد يتعدّد في كلمة وفي كلمتين، وهو وفق هذا الأساس على ثلاثة أقسام

هي:

1 - الهمز المفرد: ويكون في كلمة واحدة.

2 - الهمز المزدوج: ويكون في كلمة وفي كلمتين.

3 - اجتماع ثلاث همزات في كلمة واحدة.

مع الإشارة هنا إلى أنّ الكثير من العلماء يجعلون للهمز قسمين فقط: همز مفرد وآخر متعدّد، ويجعلون تحت هذا الأخير: القسم الثاني والقسم الثالث السابق ذكرهما، لكننا فضلنا في هذا المقال تفصيل كلّ قسم على حدة، حتّى يسهّل على القارئ استيعاب أحكام كلّ قسم من هذه الأقسام الثلاثة، ولا سيما لتداخل أحكام القسمين الأخيرين.

1 - الهمز المفرد: وهو «الهمز الذي لم يقترن بهمز مثله، سواء أكان ذلك في كلمة واحدة، أم في كلمتين»⁽²⁰⁾.

يفهم من خلال هذا التعريف أنّ الهمز المفرد لا يكون إلّا في كلمة واحدة، ولا يلتصق به همز آخر سواه، فإذا التصق بغيره في كلمة واحدة أو في كلمتين لم يصبح حينها مفردا بل مزدوجا، وهذا ما يمكن فهمه من خلال آخر التعريف السابق. كما يمكن أن نتميّز لهذا النوع من الهمز بين أربع حالات هي:

أ/ التحقيق: وهو بقاء الهمز على أصله نحو قوله عزّ وجلّ في محكم تنزيله: ﴿وَقَالَتِ الْيَهُودُ وَالنَّصَارَى نَحْنُ أَبْنَاءُ اللَّهِ وَأَحِبَّاؤُهُ...﴾ [سورة المائدة، الآية: 18]، وقوله أيضا: ﴿إِذَا جَاءَ نَصْرُ اللَّهِ وَالْفَتْحُ﴾ [سورة النصر، الآية: 1].

ففي هذه النماذج وغيرها، لا وجود لأية علة تدعو إلى تخفيف الهمز سواء بتسهيلها أو بإبدالها أو بنقلها أو بإسقاطها، ولأجل ذلك وجب تحقيقتها.

ب/ الإبدال: ويكون في الحالات الآتية: **◆** إذا وقعت الهمزة ساكنة، وكانت الهمزة فاء الكلمة، فإنها تُبدل حرف مدّ من جنس الحركة التي قبلها، فتبدل بعد الفتح ألفاً، وبعد الضمّ واوا، وأما بعد الكسر، فلم يرد في القرآن شيء منه.⁽²¹⁾ ومثال الحالة في القرآن الكريم:

* الفعل "آسى" ومشتقاته نحو: ﴿تَاسٍ﴾ [سورة المائدة، الآية: 26، 68]، قرأها "ورش" بالتخفيف عن طريق إبدال الهمزة الساكنة بعد فتح إلى ألف مدّية، وهذا هو أصلها: (تَاسٍ).

* الفعل "أفك" ومشتقاته نحو: ﴿يُؤفِّكُونَ﴾ [سورة المائدة، الآية: 75] قرأها "ورش" مخففة عن طريق إبدال الهمز الساكن الواقع بعد الضمّ إلى واو مدّية لمجانستها الضمّة، وأصلها: (يُؤفِّكُونَ).

ويستثنى من ذلك ما تصرّف من كلمة "الإيواء" وهي سبعة ألفاظ وهي: ﴿الْمَأْوَى﴾ [سورة النازعات، الآية: 39] ﴿مَأْوَاهُ﴾ [سورة المائدة، الآية: 74]، ﴿وَمَاوَاهُمْ﴾ [سورة التوبة، الآية: 73]، ﴿مَأْوَاكُم﴾ [سورة الحديد، الآية: 15]، ﴿فَأْوُوا﴾ [سورة الكهف، الآية: 16]، ﴿تَوَوِيهِ﴾ [سورة المعارج، الآية: 13]، و﴿تَوَوِي﴾ [سورة الأحزاب، الآية: 51]،⁽²²⁾ وعلة الاستثناء هاهنا هي: أنّ الإبدال في هذه المواضع «أثقل من التحقيق فقررت على أصلها»⁽²³⁾؛ أي محققة.

◆ إذا كانت الهمزة مفتوحة وكانت فاء الكلمة، فإنها تبدل واواً مفتوحة بشرط أن يكون قبلها ضمّ لا غير.⁽²⁴⁾ وقد فعل "ورش" ذلك في ثماني كلمات وهي «يؤاخذ، يؤلف، يؤيد، يؤدّه، يؤخر، مؤجلاً، مؤذن، المؤلفة».⁽²⁵⁾

فأصل هذه الكلمات على التوالي هي: يؤاخذ، يؤلف، يؤيد، يؤدّه، يؤخر، مؤجلاً، مؤذن، المؤلفة، مع الإشارة إلى أنّ هذه "الواو" التي حلت محلّ الهمز ليست مداً للحرف المضموم قبلها (صانت)، وإثما هي حرف متحرك بفتح كما أسلفنا (صامت).

◆ إذا وقعت الهمزة ساكنة وكانت عين الكلمة، وقبلها كسر، فإنها تبدل ياء مدّية - للكسرة التي قبلها - وذلك في الكلمات التالية:⁽²⁶⁾

1 - ما جاء من لفظ "بئس"، سواء كان متصلاً بالميم مثل: [بئسماً] أم لا، فهي عند "ورش": "بيس"، بئسماً، نحو قوله تعالى: ﴿لَيْسَ مَا قَدَّمْتَهُمْ لِنَفْسِهِمْ﴾ [سورة المائدة، الآية: 80]، والأصل: (لَيْسَسْ)، أما "بئس" بالتونين فلقد وقع في القرآن الكريم عند موضع واحد فقط في قوله تعالى: ﴿وَأَخَذْنَا الَّذِينَ ظَلَمُوا بِعَدَابِ بَيْسٍ بِمَا كَانُوا يَفْسُقُونَ﴾ [سورة الأعراف، الآية: 165].

2 - كلمة "الذئب" وقعت في ثلاثة مواضع في سورة يوسف: الآيات: 13، 14 و 17، قرأها الإمام "ورش" ﴿الذَّيْبُ﴾.

3 - كلمة "بئر" في قوله تعالى: ﴿وَبِئْرٍ مُّعْتَلَةٍ﴾ [سورة الحج، الآية: 43].

هذه هي الكلمات الثلاث فقط التي نُقِلَتْ عن الإمام "ورش" فيها الإبدال، وهذا يعني أنّ "ورشاً" قد حَقَّقَ كلَّ الكلمات الأخرى المشابهة لها ولم يبدلها.

◆ إبدال الهمزة ألفاً نحو: ﴿سَأَلَ﴾ [سورة المعارج، الآية: 1]، تُبدل همزتها ألفاً فتصبح: ﴿سَالَ﴾، و﴿مُسْأَلَةٌ﴾ [سورة سبأ، الآية: 14]، تُبدل همزتها ألفاً فتصبح: ﴿مُسْأَلَةٌ﴾.⁽²⁷⁾

◆ إبدال الهمزة ياءً متحركة نحو الكلمات التالية:⁽²⁸⁾

- كلمة ﴿النَّبِيِّ﴾ [سورة التوبة، الآية: 37]، تُبدل همزتها ياءً وتشدّد لأجل سكون الياء الأولى فتصبح: ﴿النَّبِيِّ﴾.

- كلمة ﴿لَيْلًا﴾ [سورة البقرة، الآية: 150، سورة النساء، الآية: 165 وسورة الحديد، الآية: 29]، تُبدل همزتها ياءً متحركة بحركة الهمزة المبدلة وهي الفتح فتصبح ﴿لَيْلًا﴾.

- كلمة ﴿لَأَهْبَبُ﴾ [سورة مريم، الآية: 19]، تبدل همزتها ياءً متحركة بحركة الهمزة المبدلة وهي الفتح فتصبح ﴿لَأَهْبَبُ﴾.

لو عدنا إلى المثال الأول، فإنّ حركة الهمزة هي الضمة، وقبل الهمزة حرف مدّ هو "الياء"، وهذا دليل على ما قبل "الياء" حرف مكسور، ومعروف أنّ الإبدال يكون بحرف مدّ مجانس لحركة الحرف قبله، ونلاحظ في هذا المثال أنّ حرف المدّ هو الحرف الذي قبل الهمز، وبسبب علته أهمله "ورش" واعتبر الحرف الصحيح قبله، لذلك أبدلت الهمزة بـ "الياء" لمجانسة كسرة "السين"، وللاتقاء "الياء" المدية الساكنة مع "الياء" المتحركة بضمة الهمزة التي حلت محلّها حدث الإدغام، فقرأها "ورش" بالتشديد.

* حالات تجوز فيها وجهان: التسهيل والإبدال: نحو:

- كلمة "رَأَيْتُ" إذا وقعت قبلها همزة الاستفهام مثل: ﴿رَأَيْتُ﴾ [سورة الماعون، الآية: 1]، ﴿رَأَيْتُمْ﴾ [سورة الأحقاف، الآية: 10] ﴿رَأَيْتَكَ﴾ [سورة الإسراء، الآية: 62]، حيث يجوز في الهمزة بعد "الراء" وجهان:⁽²⁹⁾

1 - الإبدال ألفاً خالصة مع إشباع المدّ ﴿رَأَيْتُ﴾.

2 - التسهيل بينها وبين الألف.

هذا عند الوصل، أمّا عند الوقف على كلمة ﴿رَأَيْتُ﴾، ففيها التسهيل فقط دون الإبدال. ونشير هنا إلى أنّ إشباع المدّ في الوجه الأول ناتج أساساً عن «وقوع الساكن بعد الهمزة فيلزم ذلك الإشباع».⁽³⁰⁾

- كلمة ﴿هَا أَنْتُمْ﴾ [سورة آل عمران، الآية: 66 و109 وسورة النساء، الآية: 109]، قرأها الإمام "ورش" بحذف "الألف" بعد "الهاء" ﴿هَأَنْتُمْ﴾.

ويجوز في هذه الكلمة وجهان: (31)

1 - الإبدال: وهو إبدال الهمزة ألفاً محضة، مع إشباع المد للعة المذكورة: ﴿هَاتِمٌ﴾.

2 - التسهيل: بينها وبين الألف.

ج/ النقل: سبق وأن عرضنا نماذج عن نقل حركة الهمز إلى الحرف الساكن قبلها، وستقدم الآن نماذج أخرى للتذكير بالقاعدة لا أكثر، ومثال الحالة قوله تعالى: ﴿عَلَّتْ أَيْدِيهِمْ﴾ [سورة المائدة، الآية:

64] والأصل: ﴿عَلَّتْ أَيْدِيهِمْ﴾، و﴿هَلْ أَيْتِيكُمْ﴾ [سورة المائدة، الآية: 60] والأصل: ﴿هَلْ أَيْتِيكُمْ﴾.

ولكن هناك بعض الملاحظات لا بد من الإشارة إليها، والتي قد نعتبرها استثناء في مقراً للإمام "ورش" نظراً لعدم توفر شروط النقل فيها كلها أو بعضها هي:

1 - ذكرنا من قبل أن من شروط النقل أن ينفصل الحرف الساكن عن كلمة الهمز، لكن

هناك كلمة في القرآن الكريم ورد فيها الهمز متصلاً بالساكن في كلمة واحدة وهي: ﴿رُدَّةٌ﴾ [سورة القصص، الآية: 34]، فتقرأ عند الإمام "ورش" ﴿رِدَّةً﴾. (32)

2 - وقع الخلاف عن الإمام "ورش" في قوله تعالى ﴿كِتَابِيهِ إِنِّي﴾ [سورة الحاقة، الآيتين: 19 و20]،

حيث روي عنه الوجهان: النقل وعدمه، والثاني هو المقدم، لأن الهاء ليست أصلية (33)، وهذا ما ذهب

إليه "ابن الجزري" حين قال: «وترك النقل فيه هو المختار عندنا والأصح لدينا والأقوى في العربية، وذلك أن هذه الهاء سكت وحكمها السكون، فلا تحرك إلا في ضرورة الشعر على ما فيه من قبج، وأيضاً فلا

تثبت إلا في الوقف، فإن حوّل الأصل فأثبتت في الوصل إجراء له مجرى الوقف لأجل إثباتها في رسم المصحف، فلا ينبغي أن يخالف الأصل من وجه آخر، وهو تحريكها فيجتمع في حرف واحد

مخالفتان». (34)

3 - يقدم "أبو عمرو الداني" حالة استثنائية أخرى نقلت عن الإمام "ورش" في باب نقل حركة الهمزة

إلى الساكن قبلها فيتحرك بحركتها وتسقط هي من اللفظ لسكونها وتقدير سكونه، وهذه الحالة كما يصفها

أصل مطرد في القرآن الكريم، وهي وقوع الساكن والهمز في كلمة واحدة، وأما هذا الساكن فهو لام

التعريف، حيث روي عن الإمام "ورش" أنه كان ينقل حركة الهمز إلى لام التعريف على الرغم من انتفاء شرط النقل في ذلك. (35)

وهذه الحالة أمثلتها مستفيضة في القرآن الكريم منها قوله تعالى: ﴿إِنَّ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ

لآيَاتٍ لِلْمُؤْمِنِينَ﴾ [سورة الجاثية، الآية: 3]، تقرأ "الأرض" ﴿وَالْأَرْضِ﴾ بإسقاط الهمز ونقل حركتها وهي

الفتحة للساكن قبلها وهو لام التعريف، وقوله: ﴿قَلِيلٌ مِنَ الْآخِرَةِ وَالْأُولَى﴾ [سورة النجم، الآية: 25]، قرأت

"الآخرة": ﴿لِالْآخِرَةِ﴾ وقرأت الأولى: ﴿لِأُولَى﴾ بنقل حركة الهمز وهي الضم إلى اللام الساكنة قبله،

وقوله عز وجل في موضع آخر: ﴿خَلَقَ الْإِنْسَانَ مِنْ صَلْصَالٍ كَالْفَخَّارِ﴾ [سورة الرحمن، الآية: 14]، قرأ

الإمام "ورش" لفظ "الإنسان" بنقل حركة الهمز المكسور إلى لام التعريف الساكن قبله هكذا: ﴿لِنَسَانٍ﴾، وغيرها من النماذج الكثيرة.

د/ الإسقاط: وقع إسقاط الهمز في قراءة نافع في ثلاث كلمات هي: (36)

• ﴿الصَّائِبِينَ﴾ [سورة البقرة، الآية: 62 وسورة الحج، الآية: 17]، فتقرأ ﴿الصَّائِبِينَ﴾ بكسر الباء قبل الياء.

• ﴿الصَّائِبُونَ﴾ [سورة المائدة، الآية: 69]، فتقرأ ﴿الصَّائِبُونَ﴾ بحذف الهمز مع ضمّ الباء قبل الواو.

• ﴿يُضَاهِئُونَ﴾ [سورة التوبة، الآية: 30]، فتقرأ ﴿يُضَاهِئُونَ﴾ بحذف الهمز وضمّ الهاء قبل الواو.

2: الهمز المزدوج:

أشرنا في السابق إلى أنّ العلماء قد اختلفوا في تقسيم الهمز، فمنهم من جعله على ثلاثة ضروب: مفرد مزدوج ومتعدد، وهناك من جعله على ضريين: مفرد ومتعدد ويشمل الأخير منها على: المزدوج المتضمن لهمزتين متتابعين سواء أكان ذلك في كلمة أم في كلمتين، ويشمل كذلك الكلمات التي بها ثلاث همزات متتابعات دون فاصل بينها. وعليه فإنّ الهمز المتعدد هو: «اقتران همزة بمثلها أو مثلها في كلمة واحدة أو اقترانها بمثلها في كلمتين، بحيث تكون آخر حرف في الأولى وأوّل حرف في الثانية»⁽³⁷⁾.

وفي الحقيقة، إنّ هذا التعريف يشتمل على نوعين أو قسمين من الهمز، وهما الهمز المزدوج والهمز المتعدد ذو ثلاث همزات؛ فأما عن الهمز المزدوج فيتحدّد من خلال قوله: "هو اقتران همزة بمثلها في كلمة واحدة"، بمعنى التصاق همزتين في كلمة واحدة، وفي هذا إشارة إلى النوع الأوّل من أنواع الهمز المزدوج ألا وهو الهمز المزدوج في كلمة واحدة، كما يشير التعريف السابق أيضا إلى النوع الثاني من الهمز المزدوج وذلك في قوله: "... أو اقترانها بمثلها في كلمتين، بحيث تكون آخر حرف في الأولى وأوّل حرف في الثانية" وهو الهمز المزدوج في كلمتين، وقال "اقترانها بمثلها" وليس بمثلها دليل على ازدواج الهمزة، واختتمّ هذا التعريف الجامع بشرط من شروط النوع الثاني من الهمز المزدوج، وهو: وجوب وقوع الهمزة الأولى في الكلمة السابقة، والهمزة الثانية في الكلمة اللاحقة دون وجود أي فاصل بينها. أمّا عن القسم الثالث من أقسام الهمز (ثلاث همزات في كلمة واحدة) فيشير إليه التعريف السابق في قوله "هو اقتران همزة بمثلها في كلمة واحدة" والدليل على التعدّد - أي ما فاق اثنان - هو كلمة مثلها؛ أي اثنان فضلا عن الهمزة الأولى، ليصبح العدد ثلاث همزات متتاليات في كلمة واحدة، وهو شرط أساسي كما سيتمّ الحديث عن ذلك فيما سيأتي من هذا البحث بحول الله.

ويخصّ "عبد الكريم مقيدش" الهمز المزدوج فيقول: «وهو همز القطع الملاصق لمثله»⁽³⁸⁾.

* أقسام الهمز المزدوج: للهمز المزدوج قسمين هما:
أ/ الهمز المزدوج في كلمة واحدة:

وهو: «همزتان مجتمعتان في كلمة واحدة تكون الهمزة الأولى منها للاستفهام وهي مفتوحة دائماً، والثانية إما أن تكون همزة وصل وإما أن تكون همزة قطع، فإن كانت للقطع فلا بد أن تكون مفتوحة أو مضمومة أو مكسورة».⁽³⁹⁾

فمن خلال هذا التعريف يمكن أن نميز لهذا القسم بين ثلاثة أضرب هي: (همزتان مفتوحتان، همزة مفتوحة فمضمومة، همزة مفتوحة فمكسورة)، وفيما يلي تمثيل عن كل نوع:

◆ المفتوحتان: وقع هذا النوع في القرآن في ثلاث عشرة كلمة في واحد وعشرين موضعاً، من أمثلة ذلك: ﴿أَرْبَابٌ﴾ [سورة يوسف، الآية: 39]، ﴿الْعَجْمِيُّ﴾ [سورة فصلت، الآية: 44]، ... الخ. "حكما": يجوز في الهمزة الثانية وجهان:⁽⁴⁰⁾

* الإبدال: أي تبدل ألفا (وهو المقدم)

* التسهيل بين بين.

ملاحظة:

- الوجه المقدم هنا هو الإبدال، ولأجل ذلك قرأ الإمام "ورش" المثالين السابقين على سبيل التوضيح مثلاً هكذا: ﴿أَرْبَابٌ﴾ و﴿الْعَجْمِيُّ﴾.

- التسهيل هو الوجه الثاني، ويكون هنا بين الهمزة وبين الألف، لأن الهمزة الثانية متحركة بالفتح. تنبيه: الوجه الأول - أي الإبدال - عند الإمام "ورش" هو الحكم المقدم على الثاني، وعلة إشباع الهمزة الثانية المبدلة - كما أسلفنا - هي: وقوع الساكن بعد الهمزة، فيلزم ذلك الإشباع.

◆ مفتوحة فمضمومة: وقع هذا النوع عند أربع كلمات في القرآن الكريم وهي: ﴿الْبَيْتُكُمُ﴾ [سورة آل عمران، الآية: 15]، ﴿الَّذِينَ عَلَيْهِ الذِّكْرُ﴾ [سورة ص، الآية: 8]، ﴿الشَّاهِدُوا﴾ [سورة الزخرف، الآية: 19]، ﴿الَّذِينَ عَلَيْهِ الذِّكْرُ﴾ [سورة القمر، الآية: 25]. "حكما": تحقق الهمزة الأولى، وتسهل الثانية بين بين.⁽⁴¹⁾

ملاحظة: التسهيل هنا يكون بين "الهمزة" و"الواو"، لأن الهمزة الثانية متحركة بالضم.

◆ مفتوحة فمكسورة: وقد وقع هذا النوع في تسع كلمات عند ثلاثين موضعاً في القرآن منها: ﴿أَيُّمَّةُ الْكُفْرِ﴾ [سورة التوبة، الآية: 12]، سورة الأنبياء، الآية: 73، سورة القصص، الآيتين: 5 و41، سورة السجدة، الآية: 24، ﴿أَفْكَآ اللَّهُ﴾ [سورة الصافات، الآية: 86].

"حكما": تحقق الهمزة الأولى، وتسهل الثانية بين بين.⁽⁴²⁾

ملاحظة: التسهيل هنا يكون بين "الهمزة" و"الياء"، لأن الهمزة الثانية متحركة بالكسر.

ملاحظات عامة:

* إذا اجتمعت همزتان قطعتان في كلمة، وتحركت الأولى بالحركات الثلاث وهي لغير الاستفهام - عكس الحالات السابقة - وكانت الثانية ساكنة على نحو: "أَدَمُ"، "أُوتُوا"، "إِنَّمَا"، وجب تحقيق الأولى وإبدال الثانية حرف مدّ من جنس حركة ما قبلها، لتصبح الكلمات السابقة على التوالي: "آدم"، "أوتوا"، "إيماناً"، وهذا حكم مشترك بين جميع القراء، وذلك أنّ العرب لم تكن لتجمع بين همزتين ثانيهما ساكنة مطلقاً، وفي هذا قاعدة صرفية مفادها أنّ كلّ همزتين اجتمعتا في كلمة، وكانت الأولى متحركة والثانية ساكنة، أبدلت الثانية حرف مدّ من جنس المتحركة.⁽⁴³⁾

* إذا وقعت بعد همزة الاستفهام همزة وصل، ففيها الحالات التالية:⁽⁴⁴⁾

1 - إذا كانت همزة الوصل مفتوحة مثل: ﴿الذَّكْرَيْنِ حَرَمٌ﴾ [سورة الأنعام، الآية: 143]، ففيها وجهان:

- تبدل همزة الوصل حرف مدّ (مع إشباع المدّ لأجل الساكن اللازم بعدها) مثل: (الذكرين، الله).

- تُسَهَّلُ بين بين (من غير مدّ)، والوجه الأول مقدّم.

2 - إذا كانت همزة الوصل مكسورة مثل: [أَطَّلِعَ، أَلْضَطْفِي، أَلَسْتُغْفِرْتِ]، فإنّها تحذف - أي همزة

الوصل - وتلفظ هكذا: ﴿أَطَّلِعُ﴾ [سورة القصص، الآية: 38]، ﴿أَلْضَطْفِي﴾ [سورة الصافات، الآية:

153]، ﴿أَلَسْتُغْفِرْتِ﴾ [سورة المنافقون، الآية: 6].

ب/ الهمز المزوج في كلمتين:

هو اجتماع همزتين قطعتين متعاقبتين من كلمتين حال الوصل لا الوقف، بحيث تكون الهمزة

الأولى آخر حرف في الكلمة الأولى، والهمزة الثانية أوّل حرف في الكلمة التي تليها مباشرة دون فاصل

يكون هناك، فخرج بقيد القطع الهمزتان في نحو: ﴿مَا شَاءَ اللَّهُ﴾ [سورة الأعلى، الآية: 7]، لأنّ الأولى

قطعية والثانية وصلية، وخرج بقيد التلاصق والتعاقب وجود فاصل بين الهمزتين القطعتين ولو تنوبنا

نحو: ﴿ثُمَّ كَانَ عَاقِبَةَ الَّذِينَ أَسَاءُوا السُّوءَ أَنْ كَذَّبُوا﴾ [سورة الروم، الآية: 10]، فالفاصل هنا هو حرف

المدّ، وخرج بقيد الوصل: إذا ما وقف القارئ على الهمزة الأولى وابتدئ بالثانية، فلا يكون فيها ولا في

الثانية إلا التحقيق باتفاق القراء، لأنّ كلّ منهما آل به هذا الوقف إلى همز مفرد⁽⁴⁵⁾، ونشير هنا إلى أنّ

هذا الضرب من الهمز المزوج ينقسم بدوره إلى قسمين مختلفين هما: إمّا أن تكون الهمزتان المجتمعتان في

كلمتين متفتحتين في الحركة، فنتحصّل على ثلاثة أضرب هي: المفتوحتان، المضمومتان، والمكسورتان،

وإمّا أن تكونا مختلفتين في الحركة، فنتحصّل هنا على ستة أضرب مختلفة هي: مفتوحة فمضمومة،

مفتوحة فمكسورة، مضمومة فمفتوحة، مضمومة فمكسورة، مكسورة فمفتوحة ومكسورة فمضمومة، ولا

بدّ من بيان حكم كلّ نوع على حدة كما قرأها الإمام "ورش" عن شيخه "نافع" المدني كما يلي:

◆ الهمزتان المتفتحتان في الحركة: وتأتي على ثلاثة أضرب - كما سبقت الإشارة - هي:

* **المفتوحتان:** وقع هذا النوع في القرآن في سبعة عشر لفظا في تسعة وعشرين موضعا: نحو قوله تعالى: ﴿السُّقَّاءُ أَمْوَالِكُمْ﴾ [سورة النساء، الآية: 5]، ﴿جَاءَ أَمْرٌ رَبِّكَ﴾ [سورة هود، الآيتين: 76 و 101].
"حكما": يجوز في الهمزة الثانية وجهان:⁽⁴⁶⁾

* **الإبدال:** أي إبدالها ألفا وهو المقدم، إلا في موضعين هما: ﴿جَاءَ آلُ لُوطٍ﴾ [سورة الحجر، الآية: 61]، ﴿جَاءَ آلُ فِرْعَوْنَ﴾ [سورة القمر، الآية: 41]، فالمقدم فيها هو التسهيل.
* **التسهيل** بين بين.

ملاحظة: التسهيل هنا يكون بين "الهمزة" و"الألف"، لمجانسة حركة الهمزة الثانية وهي الفتح.

* **المضمومتان:** لم يقع هذا النوع في القرآن الكريم إلا في كلمة واحدة، وفي موضع واحد فقط هو: ﴿أُولِيَاءُ أَوْلِيَّكَ﴾ [سورة الأحقاف، الآية: 32].
"حكما": يجوز فيها الوجهان:⁽⁴⁷⁾

* **إبدال الثانية** واوا ساكنة وهو الوجه المقدم * **التسهيل** بين بين.

ملاحظة: التسهيل هنا يكون بين الهمزة والواو، لمجانسة حركة الهمزة الثانية وهي الضم.

* **المكسورتان:** وقد وقع ذلك في خمسة عشر لفظا في سبعة عشر موضعا، نحو قوله تعالى: ﴿الْبَيْعَاءُ إِنْ أُرْدَنَّ﴾ [سورة النور، الآية: 33]، ﴿مِنَ السَّمَاءِ إِلَى الْأَرْضِ﴾ [سورة السجدة، الآية: 5].
"حكما": يجوز في الهمزة الثانية وجهان:⁽⁴⁸⁾

* **إبدال الثانية** ياء ساكنة (وهو المقدم) * **التسهيل** بين بين.

ملاحظة: التسهيل هنا يكون بين الهمزة والياء، لمجانسة حركة الهمزة الثانية وهي الكسر.

ونشير هاهنا إلى أنّ تخفيف الهمزتين المتفتحتين في الحركة يمكن تفسيره، بأنّه عند اجتماع همزتين في مقطعين متتابعين: «إحداها تسقط أو تتحوّل إلى نصف حركة لإحداث مماثلة صوتية لا تبدو معالمها بين الأصوات المفردة، بل بين المقطعين على طرفي الهمزة المحقّقة لتحقيق التوازن بينها».⁽⁴⁹⁾

هذا هو الأصل في مقراً الإمام "ورش"، ولكن هناك بعض الاستثناءات الواقعة في بعض المواضع من آيات القرآن الكريم أشار إليها الباحث "عبد الكريم مقيدش" في مذكرته التي وضعها في علم التجويد.^(**)

◆ **الهمزتان المختلفتان في الحركة:** وتأتي على ستة أضرب، ورد منها في كتاب الله تعالى خمسة أضرب هي:⁽⁵⁰⁾

* أن تكون الأولى مكسورة والثانية مفتوحة نحو: ﴿مِنَ السَّمَاءِ آيَةٌ﴾ [سورة الشعراء، الآية: 4].

- * أن تكون الأولى مضمومة والثانية مفتوحة نحو: ﴿وَيَا سَمَاءُ أَقْبَلِي﴾ [سورة هود، الآية: 44].
- * أن تكون الأولى مفتوحة والثانية مكسورة نحو: ﴿تَقِيءَ إِلَى﴾ [سورة الحجرات، الآية: 9].
- * أن تكون الأولى مفتوحة والثانية مضمومة نحو: ﴿جَاءَ أُمَّةٌ﴾ [سورة المؤمنون، الآية: 44]، ولا يوجد غيرها في القرآن الكريم.
- * أن تكون الأولى مضمومة والثانية مكسورة نحو: ﴿وَيَهْدِي مَنْ يَشَاءُ إِلَى﴾ [سورة يونس، الآية: 25].

* أن تكون الأولى مكسورة والثانية مضمومة، وهذه الحالة لم ترد في كتاب الله تعالى لفظاً، ولكن وردت معنا في قوله تعالى: ﴿وَجَدَ عَلَيْهِ أُمَّةٌ﴾ [سورة القصص، الآية: 23]؛ أي وجد على الماء أُمَّةً.

"حكما": فالضرب الأول فيه وجها واحدا وهو: إبدال الهمزة الثانية ياء مفتوحة، لأن الهمزة الأولى مكسورة ولا تجانس إلا الياء، وتحركت بالفتح لأنها حركة الهمزة المبدلة، أما الضرب الثاني ففيه أيضا وجها واحدا فقط وهو: إبدال الثانية واوا مفتوحة لأن الهمزة الأولى تحركت بضم، ولا يناسب الضم إلا الواو؛ هذه الأخيرة التي تحركت بدورها بالفتح لأنها أخذت حركة الهمزة المبدلة، وأما الضربين الثالث والرابع ففيهما أيضا وجها واحدا وهو التسهيل؛ ففي الثالث: يتم تسهيل الهمزة الثانية بينها وبين الياء، وفي الرابع يتم تسهيل الهمزة الثانية بينها وبين الواو لمجانسة حركة الهمزة الثانية، في حين ينفرد الضرب الخامس بوجهين اثنين: المقدم منها: إبدال الهمزة الثانية واوا مكسورة والوجه الثاني وهو: تسهيل الثانية بينها وبين الياء، لأن حركة الثانية كسرة ولا تجانسها إلا الياء.⁽⁵¹⁾

وفما يلي مخطط موجز يوضح أحكام الهمز المزدوج بنوعيه كما قرأ به الإمام "ورش" عن شيخه الإمام "نافع":⁽⁵²⁾

خاتمة البحث:

بعد هذه الجولة في متن النص القرآني، نرصد جملة من النتائج لعلّ أبرزها:

❦ اللغة العربية لغة سلسلة بسيطة في نظامها، تجنح دوما نحو السهولة والتخفيف في النطق، ولعلّ من وسائل التيسير الصوتي في القرآن الكريم أو في غيره من النصوص العادية: الهمز، فمعلوم أنّ "الهمزة" صوت ثقيل لبعده مخرجه، ثم إنّ النطق بها فيه مشقّة وصعوبة، لذلك عمد العرب إلى تخفيفها وتيسيرها لتكون أسهل في النطق بما هي عليه، فوضعوا لذلك أربع طرائق هي: التسهيل، الإبدال، النقل والإسقاط.

❦ للهمز ثلاثة أضرب، معيار الفصل بينها هو الهمزة، أو بتعبير آخر عدد الهمزات في اللفظ، فإذا ورد في الكلمة المفردة همزة واحدة فقط كان مفردا، وإن ورد فيها أو في كلمتين متتاليتين همزتان بشرط أن تكونا متلازمتين سمي حينها مزدوجا (ثنائي الهمز)، أما إذا ورد في كلمة واحدة ثلاث همزات متتالية فحينها يكون الهمز متعدّدا.

❦ الهمز ظاهرة صوتية مشهورة في علمي القراءات والتجويد، فهي مثل الإدغام والإمالة والمماثلة والإبدال وغيرها، كلّها ترمي إلى غاية واحدة وهي: تحقيق التجانس والتأثر في الأصوات، والحقّة والسلاسة واليسر في النطق.

الهوامش والمراجع والمصادر:

- 1) عبد القادر عبد الجليل: الأصوات اللغوية، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 1418هـ/1998م، ص125.
- 2) عبد العلي بن عبد الرحمن المسئول: القراءات الشاذة: ضوابطها واحتجاجها في الفقه والعربية، دار ابن القيم للنشر والتوزيع، الرياض، السعودية، ودار ابن عفان للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، ط1، 1429هـ/2008م، ص324.
- 3) سيويه؛ أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر: الكتاب، ج3، تخ: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر، ودار الرفاعي، الرياض، السعودية، ط2، 1402هـ/1982م، ص541.
- 4) فوزي الشايب: أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، إربد، الأردن، ط1، 1425هـ/2004م، ص455-456.
- 5) غانم قدوري الحمد: ظواهر لغوية في القراءات القرآنية، دار عمار للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 1427هـ/2006م، ص11.
- 6) سعاد عبد الحميد: تيسير الرحمن في تجويد القرآن، دار التقوى للطبع والنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر، ط1، 1430هـ/2009م، ص261.
- 7) المرجع نفسه، ص266.
- 8) مجمع اللغة العربية: المعجم الوسيط، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة، مصر، ط4، 1426هـ/2005م، مادة حَقَّقَ.
- 9) محمد الأنطاكي: المحيط في أصوات العربية ونحوها وصرفها، ج1، مكتبة دار الشروق، بيروت، لبنان، ومكتبة الشهباء، حلب، سورية، ط3 دس، ص84.
- 10) عبد البديع النيرباني: الجوانب الصوتية في كتب الاحتجاج للقراءات، دار الفوثاني للدراسات القرآنية، دمشق، سورية، ط1، 1427هـ/2006م، ص148.
- 11) مجمع اللغة العربية: المعجم الوسيط، مادة سَهَّلَ.
- 12) عبد الفتاح عبد الغني القاضي: الوافي في شرح الشاطبية في القراءات السبع، مكتبة السوداني للتوزيع، جدة، السعودية، ط5، 1420هـ/1999م، ص98.
- 13) مجمع اللغة العربية: المعجم الوسيط، مادة بَدَّلَ.
- 14) عبد العلي بن عبد الرحمن المسئول: القراءات الشاذة: ضوابطها واحتجاجها في الفقه والعربية، ص327.

(*) الهمزة المسهلة من الحروف الفرعية، والحروف الفرعية الزائدة على التسعة والعشرين خمسة وهي: الهمزة المسهلة، الألف المخممة، الصاد كالزاي الألف المائلة، العتة. ينظر: عبد الكريم مقيدش: مذكرة في أحكام التجويد برواية ورش عن نافع من طريق الأزرق، منشورات مكتبة اقرأ، قسنطينة، الجزائر، دط، 2008م، ص 110.

- (15) مجمع اللغة العربية: المعجم الوسيط، مادة نَقَلَ.
- (16) عبد الفتاح عبد الغني القاضي: الوافي في شرح الشاطبية في القراءات السبع، ص 104.
- (17) المرجع نفسه، ص ن.
- (18) مجمع اللغة العربية: المعجم الوسيط، مادة "سَقَطَ".
- (19) محمد خان: اللهجات العربية والقراءات القرآنية دراسة في البحر المحيط، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، ط1، 1423هـ / 2002م، ص 311.
- (20) عبد الفتاح عبد الغني القاضي: الوافي في شرح الشاطبية في القراءات السبع، ص 98.
- (21) عبد الكريم مقيدش: مذكرة في أحكام التجويد برواية ورش عن نافع من طريق الأزرق، ص 113.
- (22) المصدر نفسه، ص ص 113-114.
- (23) غنية بوحوش: الوجيز النافع في أصول رواية ورش عن نافع، منشورات مكتبة اقرأ، قسنطينة، الجزائر، ودار بهاء الدين للنشر والتوزيع، قسنطينة، الجزائر، ط3، 2014م، ص 112.
- (24) عبد الكريم مقيدش: مذكرة في أحكام التجويد برواية ورش عن نافع من طريق الأزرق، ص 114.
- (25) غنية بوحوش: الوجيز النافع في أصول رواية ورش عن نافع، ص 112.
- (26) عبد الكريم مقيدش: مذكرة في أحكام التجويد برواية ورش عن نافع من طريق الأزرق، ص 114.
- (27) ينظر: المصدر نفسه، ص ص 115، 117.
- (28) نفسه، ص 115.
- (29) نفسه، ص 116.
- (30) غنية بوحوش: الوجيز النافع في أصول رواية ورش عن نافع، ص 114.
- (31) عبد الكريم مقيدش: مذكرة في أحكام التجويد برواية ورش عن نافع من طريق الأزرق، ص 117.
- (32) المصدر نفسه، ص ن.

- (33) نفسه، ص 117.
- (34) ابن الجزري؛ أبو الخير محمد بن محمد بن محمد بن علي بن يوسف الدمشقي: النشر في القراءات العشر، ج1، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، دط، دس، ص 409.
- (35) ينظر: الباني؛ أبو عمرو عثمان بن سعيد: جامع البيان في القراءات السبع المشهورة، تخ: محمد صدوق الجزائري، دار الكتب العلمية بيروت، لبنان، ط1، 1426هـ / 2005م، ص 266.
- (36) عبد الكريم مقيدش: مذكرة في أحكام التجويد برواية ورش عن نافع من طريق الأزرق، ص 118.
- (37) غنية بوحوش: القراءات القرآنية وأثرها في الدراسات اللغوية والشرعية في قراءة أبي عمرو البصري أنموذجا، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، إربد، الأردن، وجدارا للكتاب العالمي للنشر والتوزيع، الأردن، ط1، 2014م، ص 113.
- (38) عبد الكريم مقيدش: مذكرة في أحكام التجويد برواية ورش عن نافع من طريق الأزرق، ص 118.
- (39) الطاهر محمد المدني علي: الفصل والوصل بين علم القراءات وعلم النحو (دراسة صوتية)، إشراف: محمود حسني مغالسة، أطروحة مكملة للحصول على درجة الدكتوراه في اللغة العربية وآدابها، كلية الدراسات العليا، الجامعة الأردنية، 1425هـ / 2004م، ص 113.
- (40) عبد الكريم مقيدش: مذكرة في أحكام التجويد برواية ورش عن نافع من طريق الأزرق، ص 119-120.
- (41) المصدر نفسه، ص 120.
- (42) ينظر: المصدر نفسه، ص 121.
- (43) ينظر: غنية بوحوش: الوجيز النافع في أصول رواية ورش عن نافع، ص 114-115.
- (44) عبد الكريم مقيدش: مذكرة في أحكام التجويد برواية ورش عن نافع من طريق الأزرق، ص 122.
- (45) ينظر: عبد الفتاح عبد الغني القاضي: الوافي في شرح الشاطبية في القراءات السبع، ص 91.
- (46) ينظر: عبد الكريم مقيدش: مذكرة في أحكام التجويد برواية ورش عن نافع من طريق الأزرق، ص 123-124.
- (47) المصدر نفسه، ص 124.
- (48) ينظر: المصدر نفسه، ص 124-125.

(49) عبد المهدي كايد أبو أشقير: تحليل أوكستيكي لوجوه الاختلاف الصوتي بين ورش وقلون في قراءة نافع، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، إربد، الأردن، ط1، 1427هـ/2006م، ص 79.

(**) للمزيد من التوسع ينظر: عبد الكريم مقيدش: مذكرة في أحكام التجويد برواية ورش عن نافع من طريق الأزرق، ص ص 126-127.

(50) غنية بوحوش: الوجيز النافع في أصول رواية ورش عن نافع، ص ص 118-119.

(51) ينظر: عبد الكريم مقيدش: مذكرة في أحكام التجويد برواية ورش عن نافع من طريق الأزرق، ص ص 127، 132.

(52) المصدر نفسه، ص 133.

(53) ينظر: غنية بوحوش: الوجيز النافع في أصول رواية ورش عن نافع، ص ص 116-117 وعبد الكريم مقيدش: مذكرة في أحكام التجويد برواية ورش عن نافع من طريق الأزرق، ص ص 134، 143.

(54) سيدي إبراهيم المارغني: النجوم الطوالع على الدرر اللوامع في أصل مقرا الإمام نافع، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، دط، 1415هـ/1995م، ص 52.